

في القطعتين 1 و2 وبعد زيادة نسبة البناء إلى 50%: «تقصي الحقائق» تطلب رخص البناء لـ 8 عقارات في «القبلة»

«البلدي» يبحث تعديل أعضاء «الفنية» إلى 9 في جلسة غير عادية غدا



مناج العجمي مترسدا اجتماع لجنة تقصي الحقائق

طلبت لجنة تقصي الحقائق في بحث بشأن زيادة نسبة البناء لعدد من العقارات في المنطقة التجارية الأولى (القبلة) خلال اجتماعها أمس برئاسة مانع العجمي من الجهاز التنفيذي بالبلدية جميع رخص البناء الصادرة للعقارات المعنية والبالغ عددها 8 عقارات في القطعتين 1 و2.

وأضاف، بعد الاجتماع الذي حضره مسؤولون في الوزارات المعنية (الأشغال والمواصلات والداخلية والمرور) والبلدية، حيث تم بحث موضوع زيادة البناء لتلك العقارات إلى 50% بدلا من 30% والتي تم إقرارها من قبل اللجنة المكلفة للقيام بأعمال المجلس البلدي، مشيراً إلى أنه لم يتم الاستئذان على قرار أو توصية واضحة من قبل اللجنة المكلفة بأعمال المجلس البلدي أو حتى من قبل الدراسة المقدمة من إدارة المخطط الهيكلي.

وأضاف أن آلية التنفيذ بالنسبة لنا كانت مفاجئة، كما أنه لم تكن هناك أي ردود أو مشاركة من الجهات الحكومية لبحث المعاملة. وقال: لم نتحدث من خطة

وقال أنه تم الاستيضاح من إدارة التنظيم وهل كان لهم دور بهذا الموضوع؟ مشيرا إلى أنهم أوضحوا أن الأمر يتعلق بإدارة المخطط الهيكلي كما أن إدارة الأنشطة الهندسية قد صدرت فقط رخصتين.

وأعرب عن تمنياته

عمرانية للعاصمة، مؤكداً أن هذه الخطة سبق أن صدرت بمرسوم أميري وفق المخطط الهيكلي عام 2008.

وذكر أن دور اللجنة هو بحث كيفية رفع زيادة نسبة البناء لهذه العقارات إلى 50% لتتضمن فقط 8 عقارات.

بتعاون الجميع معهم خصوصاً أن الأمور غير واضحة، وكانت هناك اجتهادات بهذا الخصوص. واختتم أن هناك مخالفات ولكن لن يتم بيانها إلى أن يتم الانتهاء من بحث جميع الجوانب المتعلقة بهذا الأمر.



مهبل الخالد

يعقد المجلس البلدي جلسة غير عادية برئاسة مهبل الخالد. وقد وجه الخالد الدعوة إلى الأعضاء، حيث ذكر التالي: استناداً لنصوص المواد 15 و16 من القانون رقم 5 لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت واللائحة الداخلية للمجلس البلدي.

يسرنا دعوتكم لحضور الجلسة رقم 2015/2 غير العادية للمجلس البلدي والمقرر عقدها في تمام رقم 2015/17

السور: سرعة تسليم الأراضي المحاذية لـ «غرب عبدالله المبارك» إلى «السكنية»

التحتية، مؤكداً أنه وبعد هذا الحكم الفصل لا توجد هناك أي زريعة للمطالبة في تسليم الأرض، كما أن المواطنين ينتظرون بفارغ الصبر الأفرج عن تلك الأراضي للحصول على دورهم في الرعاية السكنية.

تتسع لإنشاء 630 قسيمة، تمثل ما مساحته 2 كم2 من أصل 9 كيلومترات تستثمرها الشركة المسؤولة عن مشاريع صيانة الأراضي الحرجية، موضحاً أن مدة استثمار الشركة للأرض تنتهي في عام 2017.

أكد عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة محافظة القروانية نايف السور أن إدارة الفتوى والتشريع أثبتت الجدل الحاصل حول الأرض المحاذية لمشروع غرب عبدالله المبارك والتي تتسع لـ 630 قسيمة في خطتها الموجه إلى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، موضحة أن «الفتوى» أكدت عدم وجود ما يمنع من تسليم الأرض للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وذلك للمصلحة العامة.



نايف السور

وتابع: كانت الأرض محل مطالبات عدة من قبل «السكنية» لضمها إلى مشروع غرب عبدالله المبارك والاستفادة منها في توفير القسائم لتوزيعها على المواطنين، لاسيما أن المؤسسة كانت قد أنتهت مسبقاً من تجهيز خارطة التقسيمات على أساس ضم الأرض إلى المشروع، مشيراً إلى أن «الزراعة» تمسكت بالأرض سابقاً لوجود مشروع تحريجي عليها ما دفع المؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى المضي في تنفيذ إجراءات مشروع غرب عبدالله المبارك وطرح مناقصة تنفيذ البنية التحتية.

وأشار السور في تصريح صحفي إلى أن «الفتوى» بيئت قانونية الوضع، مطالبة بالتنسيق أولاً مع المستثمر الذي يشغل الأرض حالياً وذلك لتفاديا للوقوع في أي مطالبات أو غرامات في حال عدم التنسيق معه، لافتاً إلى أن الأرض التي تسعى «السكنية» للاستحواذ عليها والتي

وفق نظم السلامة وآلية وضوابط معينة للحفاظ على أرواح العمالة المنفوحى: لألحة «هدم المباني» ترى النور قريباً



م.أحمد المنفوحى مترسدا اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق في البلدية

أعلن مدير عام البلدية بالوكالة م.أحمد المنفوحى أن لألحة لهدم المباني سترى النور قريباً وتستهدف في المقام الأول الحفاظ على أرواح العمالة التي تعمل في مجال البناء.

وقال خلال ترؤسه اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق بالبلدية حضره الأمين العام للمجلس البلدي يوسف الصقعي ورؤساء القطاعات من مساعدي ونواب المدير العام: لا بد أن يتم هدم المباني المرخص بهمها وفق نظم السلامة وآلية تربط المقاول المنفذ بالرقابة الهندسية في البلدية وتحدد الضوابط التي ينبغي الالتزام بها بحيث تكون ملزمة للشركات والمكاتب الهندسية.

وكشف المنفوحى عن مقترح سيخضع لمزيد من الدراسة من شأنه أن يحل وبشكل جذري مشكلة مواقف السيارات في مناطق «الاستثماري»، مضيفاً: المقترح قدمه أحد الكفاءات الوطنية بالبلدية وتم عرضه ومناقشته في اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق ويتمثل في السماح ببناء مواقف للسيارات على حدود العقار وبأكثر من طابق بحيث تكون هناك مواقف للسيارات بالسراديبي

كمال يدعو لإنشاء مناطق حدودية خدمية



د.حسن كمال

والمناسبات، حيث يضطر البعض إلى البقاء على الحدود البرية لساعات طويلة بسبب الازدحام، وهذا ما يستأثره خلال الأيام القليلة الماضية في منقذ العبدلي الحدودي.

وطالب كمال بالعمل بشكل جدي في توفير الخدمات الحدودية الكافية كالمطاعم ودورات المياه ومحطات تزويد الوقود وسوق مركزي ومواقف سيارات آمنه وغيرها من الخدمات لخدمة المواطنين والقيمين والأشقاء ضيوف الكويت في واجهة الكويت البرية الحدودية.

دعا عضو المجلس البلدي د.حسن كمال إلى الإسراع في تنفيذ مقترحه بإنشاء مناطق حدودية خدمية.

وقال كمال في اقتراحه: سيبقى وتقدمت باقتراح لإنشاء مناطق خدمية على المراكز الحدودية للكويت بالإضافة إلى تخصيص مناطق حدودية للتجارة، ولم يصلنا أي رد من الجهاز التنفيذي إلى الآن، مشيراً إلى أن تلك المناطق الحدودية ستوفر خدمات للمسافرين عن طريق البر والتي تزداد خلال فترات العطل والأعياد

ويعتقد أنه سيصدر قريباً بتحديد أماكن التسوّاء في الحدائق والمنزهات العامة، مضيفاً: سيكون هناك خلال الأيام المقبلة اجتماع يضم ممثلين عن أفرع البلدية بالمحافظات وبعض الجهات المعنية كشركة المشروعات السياحية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

إعداد لألحة بدعم من الخبرات التي يمكن أن تدلي بدلوها. وحيا المنفوحى جهود م.باتل الرشيد الذي قدم المقترح، وأشار إلى أنه مستعد للتفاعل مع أية مقترحات إيجابية من شأنها أن تسهم في تطوير العمل وتواجه بالتحول العملية بعض الأزمات والمشكلات التي تعاني فيها البلاد.

بارتفاع مترين ونصف كحد أقصى وعلى ألا يزيد ارتفاع السرداب عن متر ونصف المتر من منسوب حجر الرصيف ويكون هناك موقف لسيارة واحدة لكل وحدة سكنية، وقد لقي المقترح الإشادة من أعضاء اللجنة الذين اتفقوا على ضرورة إخضاعه لمزيد من الدراسة على نحو تفصيلي لبلورته ومن تم المشروع في

الإعلان عن أماكن الشواء في الحدائق والمنزهات العامة خلال الأيام المقبلة

جوائز قيمة للحضور

الدعوة عامة

المشاركون بالمؤتمر

تحرير 7 مخالفات خلال جولة ميدانية في السالمية

أعلنت إدارة العلاقات في البلدية عن قيام مراقبة الأغذية والأسواق التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة حولي بجولة ميدانية للتفتيش على المخالفي في منطقة السالمية والتي أسفرت عن تحرير 7 مخالفات.

وأشارت الإدارة إلى أن الجولة استهدفت المقاهي للتأكد من مدى التزامها باللوائح والإشترطات الصحية وقد أسفرت تلك الجولة عن تحرير 7 مخالفات اشتملت على تحرير مخالفتين تشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية، ومخالفتين عمل قبل الحصول على شهادة صحية ومخالفة تعديل أوضاع المحل (استغلال مساحة) ومخالفة فتح محل بترخيص صحي منتهه ومخالفة واحدة عدم التقيد بالإشترطات الصحية.

وأهابت إدارة العلاقات العامة بأصحاب المحلات الالتزام باللوائح والقوانين وأن الأجهزة الرقابية ستواصل جولات التفتيشية للتأكد من مدى التزام تلك المحلات بأنظمة ولوائح البلدية، مشددة على أن البلدية لن تتهاون في تطبيق العقوبات بحق المحلات المخالفة.

شارك في الجولة كل من مشرف مركز حولي جواد مقبر والمفتشان جاسم الصراف وسليمان عبدالله وراشد الفهد وبدر الصغار ومن إدارة العلاقات العامة الباحث الإعلامي جراح المطيريات ومحمد القلاف وازهار فاروق.

جوائز قيمة للحضور

الدعوة عامة

المشاركون بالمؤتمر